ولم تصانيف تدل على معرفته واورد له الحاكم في الكنى وقال
انه سمع منه وغيره وكانت وفاته سنة اثنتي عشرة وثلاث مائة
والله اعلم **قوله** ومن مظانه اي من مظان الحسن والمظان
جمع مظنة بكسر الظاء وهي مفعلة من الظن وقال المطرزي
المظنة العلم من الظن بمعنى العلم **قوله** ولم يتصل لنا عن
ابي داود وهل يقول بذلك بمعنى الحسن الاصطلاحي ام لا **اقول**
حكى ابن كثير في مختصره انه راى في بعض النسخ من رسالة ابي داود
ما ذكره وما سكت عليه فهو حسن وبعضها اصح من بعض فهذه
النسخة ان كانت معتمدة فهو نص في موضع النزاع فيتعين المصير
اليه ولكن نسخة روايتنا والنسخ المعتمدة التي وقفنا عليها ليس
فيها هذا والله الموفق **قوله** في الجواب عن اعتراض ابي الفتح
اليعمري اذ زعم ان شرط ابي داود كشرط مسلم الا في الاحاديث
التي بين ابو داود ضعفها بان مسلما شرط الصحيح فليس لنا ان
نحكم على حديثه في كتابه بانه حسن وابو داود انما قال ما سكت
عنه فهو صالح والصالح يجوز ان يكون صحيحا ويجوز ان يكون
حسنا فالاحتياط ان نحكم عليه بالحسن **اقول** فقد اجاب الحافظ
صلاح الدين العلائي عن كلام ابي الفتح اليعمري بجواب متين
من هذا فقال ما نصه هذا الذي قاله ضعيف وقول ابن الصلاح
اقوى لان درجات الصحيح اذا تفاوتت فلا نعني بالحسن الا
الدرجة الدنيا منها والدرجة الدنيا منها لم يخرج مسلم منها
شيئا في الاصول انما يخرجها في المتابعات والشواهد **قلت**
وهو نقد صحيح وهو مبني على امر اختلف نظر الائمة فيه
وهو قول مسلم ما معناه ان الرواة ثلاثة اقسام الاول كمالك

وشعبة

وشعبة ونظرائهما والثاني مثل عطاء بن السائب ويزيد بن ابي
زياد وامثالهما وكل من القسمين مقبول لما يشمل الكل عليه
من اسم الصدق **والطبقة الثالثة** احاديث المتروكين فظن
القاضي عياض وتبعه النووي وغيره ان مسلما اخرج احاديث
القسمين الاولين ولم يخرج شيئا من احاديث القسم الثالث قال
الحاكم والبيهقي وغيرهما لم يخرج مسلم الا احاديث القسم الاول
فقط فلما حدث اخترمته المنية قبل اخراج القسمين الاخرين
ويؤيد هذا ما رواه البيهقي بسنده صحيح عن ابراهيم بن محمد
بن سفيان صاحب مسلم قال صنف مسلم ثلاثة كتب احدها هذا
الذي قراه على الناس يعني الصحيح والثاني يدخل فيه عكرمة
وابن اسحق وامثالهما والثالث يدخل فيه الضعفاء **قلت**
وانما اشتبه الامر على القاضي عياض ومن تبعه بان الرواية
عن اهل القسم الثاني موجودة في صحيحه لكن حرف المسئلة
هل احتج بهم كما احتج باهل القسم الاول ام لا والحق انه لم يخرج
شيئا مما تفرد به الواحد منهم وانما احتج باهل القسم الاول سواء
تفردوا ام لا ويخرج من احاديث اهل القسم الثالث الاول وكذلك
اذا كان لحديث اهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضا
فانه قد يخرج ذلك وهذا ظاهر بين في كتابه ولو كان يخرج
جميع احاديث اهل القسم الثاني في الاصول بل وفي المتابعات
لكان كتابه اضعاف ما هو عليه الا تراه اخرج لعطاء بن السائب
في المتابعات وهو من المكثرين ومع ذلك فما له عنده سوى
مواضع يسيرة وكذا محمد بن اسحق وهو من بحور الحديث وليس
له عنده في المتابعات الا ستة او سبعة ولم يخرج لليث بن ابي

الثاني ما يرفع به التفرد عن
احاديث اهل القسم

بلغ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)